ملخص بحث الاصلاحات الاقتصادية من الجيل الاول على الاقتصاد الجزائري(1980-1989).

إعداد الطالب : لكردار التومي سيدعلي. ***الفوج** 02. **إشراف الأستاذ :** م.إليفي.

المقدمة:

عرفت فترة السبعينات عدة إختلالات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي مما أدى الى إنخفاض الأداء الإقتصادي وتحولات في البنية الإجتماعية منذ الإستقلال , ومع بداية الثمانينات قررت الحكومة إتباع عدة إصلاحات إقتصادية لتصحيح هذه الإختلالات .فما مضمون هذه الإصلاحات الإقتصادية؟

المبحث الاول : ماهية الإصلاحات الإقتصادية.

المطلب الأول : مفهوم الإصلاحات الإقتصادية.

لغة : تعديل الوضع أو تصحيح الخطأ.

اصطلاحا : مجموعة من الاجراءات التي تتخذها الحكومة لتغيير الوضع الإقتصادي من حال غير مرغوب فيه الى حال أفضل يتميز بالآداء الجيد والفعالية في التسيير.ويعبر عنها أيضا التدابير التي تتخذها الحكومة في بلد يعاني إختلال في التوازن الداخلي والخارجي وتكون مهمة هذه الإجراءات والتدابير العمل على استقرار الإقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق إعادة توازن الإقتصاد.

المطلب الثاني : أنواع الاصلاحات الاقتصادية.

- الإصلاحات الاقتصادية غير الاصولية :التي تشجع على تدخلية الدولة في الحياة الإقتصادية أي تقوم بها الدولة من تلقاء نفسها.

- الإصلاحات الإقتصادية الأصولية: تكون الدولة مجبرة على القيام بها.

المطلب الثالث : مضمون الإصلاحات الاقتصادية.

اعتمدت هاته الإصلاحات مجموعة من العناصر واعتبرتها كمبادئ أساسية لإنجاح عملياتها وتحقيق الأهداف المنتظرة منها ويمكن حصر هذه العناصر فيما يلي:

أ-الاعتماد على الذات: إن التنمية الناجحة هي التي تعتمد على الذات عوض عن التنمية التي تعتمد على الجهود الخارجية.

ب-الإنسان مصدر العملية التنموية: إن التنمية الاقتصادية في الجزائر عبر الإصلاحات تؤكد بأن نجاحها مرهون بالإنسان الذي هو عماد هذه التنمية .

ج- الأخذ بتجارب السنوات السابقة: إن الإصلاحات الجديدة تؤكد على أنه على النخبة الحاكمة في المجتمع أن تقاوم الضغوطات الناجمة عن أفراد المجتمع وتجنب الوعود التي يصعب تحقيقها.

د- التركيز على الأسس الحقيقية للتنمية: إن هذه الإصلاحات ترمي إلى مراجعة تركيز جهود المجتمع على تشييد شواهد ومعالم كان يظن بأنها حضارية لأن إقامة مثل هذه المظاهر غالبا ما يكون على حساب أمور كثيرة لها أولوية في تنمية المجتمع.

المبحث الثاني : مخططات التنمية للفترة 1980-1989.

المطلب الاول : المنظور الجديد السياسة التنمية المخططة.

أبرز المؤتمر الذي عقده حزب جبهة التحرير الوطني سنة 1980 أهم الاختلالات الاقتصاد الجزائري وتطوراته. وتم من خلاله إصدار توجيهات جديدة للسياسة الاقتصادية للمرحلة المقبلة أي 1980-1989

ولقد نصت هذه التوجيهات على مايلي :

*الإهتمام بالقطاع الزراعي وإعطائه عناية أكبر.

*تشجيع الصناعات المنتجة وتشجيع القطاع الخاص الوطني للمساهمة في التنمية الوطنية.

*الإهتمام أكثر بالجوانب الاجتماعية و توفير المرافق الأساسية من مستشفيات سكنات طرق وسدود.

*تنويع الصادرات الوطنية وعدم التركيز على قطاع المحروقات فقط.

*التذليل من المديونية الخارجية الناجمة عن المخططات السابقة للتذليل من التبعية الأجنبية.

*إعادة الهيكلة العضوية بتقسيم الشركات الوطنية إلى مؤسسات فرعية أصغر حجما لتسهيل التحكم في تسييرها.

*إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية الوطنية سعيا من الحكومة إلى تصحيح وضعيتها المالية وتمكينها من تحقيق فوائد مالية إيجابية.

*تطبيق اللامركزية في التسيير.

*إستقلالية المؤسسات العمومية وإعطائها حرية أكبر.

المطلب الثاني : المخطط الخماسي الأول 1980- 1984.

أهدافه :

- تنظيم الإقتصاد وإعادة هيكلة المؤسسات إعادة الهيكلة العضوية وإعادة الهيكلة المالية بهدف تحسين فعاليتها في الإنتاجية.

أ- إعادة الهيكلة العضوية: إن الحجم الكبير للمؤسسات العمومية جعلها صعبة التسيير وهذا في نظر القائمين على شؤونها وبالتالي تم الاعتقاد أن إعادة هيكلتها إلى مؤسسات عمومية صغيرة ومتوسطة الحجم، وأطلق على هذه العملية اسم إعادة الهيكلة العضوية.

ب إعادة الهيكلة المالية: وتعني مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة والمؤسسة في الحين، وعلى كل المستويات وليس فقط على المستوى المالي، وكذلك كل الأعمال المتخذة بصفة دائمة من المؤسسة لتجسيد استقلاليتها المالية، وتجنب اللجوء لإعانة الدولة بهدف تصحيح العيوب الظاهرة في المرحة السابقة.

- **التوجه نحو اللامركزية في التسيير.**

- **الاستخدام الأمثل للتجهيزات الصناعية المتوفرة.**

- **إعطاء القطاع الخاص حقه:** في المشاركة والمساهمة في المخطط.

- **إنشاء المخططات :** الولائية والبلدية وتنميتها وتعميقها لتأطير النشاطات وتحقيق التوازن الجهوي.

- **بناء سوق وطنية نشطة:** وقادرة على تعزيز الاستقلال الاقتصادي بصورة دائمة بهدف القضاء على التوترات الناشئة من المرحلة السابقة.

توزيع الإستثمارات :

لقد خصص لهذا المخطط مبلغ 400,6 مليار دج لاستكمال ما تأخر انجازه من المخططين السابقين وقد بلغت حصة الاستثمارات الصناعية 38,6 % وهي نسبة منخفضة مقارنة بحصتها خلال المخططات السابقة وفي المرتبة الثانية قطاعات السكن و التربية و الصحة و التكوين و التي أصبحت ذات أولوية بمقارنة بالمخططات السابقة وبلغت حصتها 25% من إجمالي الاستثمارات المقررة ، ثم قطاع الري ب

5.7 % و الزراعة ب 5.3 % .و تماشيا مع التوجهات الجديدة للسياسة الاقتصادية فقد تم سنة 1982 تقسيم 70مؤسسة وطنية صناعية إلى 322 مؤسسة صغيرة و متوسطة . و فيما يخص القطاع الفلاحي فلقد صدر قانونين يتعلقان بإعادة هيكلة المزارع الحكومية الأولى سنة 1981 و الثاني سنة 1987 لتشجيع الملكية الخاصة في المناطق الجنوبية و الهضاب العليا (تحت شعار الأرض لمن يخدمها)، وعلى صعيد النتائج الميدانية لابد من الإشارة إلى التأثير السلبي لتدني سعر البترول على حجم الاستثمار المقرر فخلال الفترة (1984-1986) انخفض سعر البترول بنسبة 15% إلى 20 % مقارنة مع أسعار 1982 دون أن ننسى أن صادرات المحروقات تمثل أنا ذاك على الأقل 95% من إيرادات التصدير و بهذا تقلص حجم الاستثمار الفعلي إلى 350 مليار دينار من أصل 400.6 مليار كانت مقررة فكانت نسبة التنفيذ 87 % .

النتائج :

شهدت هذه الفترة نتائج اقتصادية و اجتماعية و مالية ايجابية .

المطلب الثالث : المخطط الخماسي الثاني 1985- 1989 .

أهدافه :

- استقلالية المؤسسات العمومية : تميز النصف الثاني من عشرية الثمانينات بوضعية اقتصادية صعبة، خلالها ظهر تأثير انخفاض أسعار البترول بالإضافة إلى انخفاض القدرة الشرائية للدولار على عملية

التنمية، نتج عن هذا ركود في الاقتصاد، كما ظهرت عدة نتائج سلبية كارتفاع الأسعار للمواد الأساسية والاختفاء التام لبعضها من السوق الوطنية، ارتفاع معدل التضخم. هذه المشاكل أدخلت المجتمع في دوامة عدم الاستقرار، كل هذا دلالة على فشل الإصلاحات الهيكلية التي طبقت على المؤسسات العمومية، هذه الأوضاع جعلت الحكومة تعمل على إعطاء مسيري المؤسسات حرية اتخاذ القرار والمبادرة وفق ما تمليه قواعد المتاجرة ميكانزمات السوق، وفي إطار الميثاق الوطني وقرارات اللجنة المركزية للحزب في دورتها المنعقدة في 28/12/1987 بادرت الحكومة إلى سلسلة من الإصلاحات تتعلق بتنظيم الاقتصاد الوطني. وموضوع هذه الإصلاحات ينصب على المؤسسة العمومية و عليه تشكل نظام جديد تمثل في استقلالية المؤسسات.

يعني استقلال المؤسسة منحها المزيد من الحرية والمبادرة في إطار العمل للتجسيد الفعلي للامركزية.

- **المحافظة على موارد البلاد الغير قابلة للتجديد** نظرا لضخامة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المطلوب تلبيتها.

- **تلبية الإحتياجات الأساسية للسكان المتزايد** عددهم سنويا مع مواصلة النمو بالنسبة للانتاج والاستثمارات.

توزيع الاستثمارات :

شكلت الخطة الخماسية الثانية امتداد للخطة الخماسية الأولى و هذا التطابق مستوى الاستثمارات من القطاعات فقد واصلت نسبة الاستثمارات الصناعية في الانخفاض لتصل إلى 31.3 % من الاجمالي و تزايد الاهتمام بقطاع الزراعة و الري حيث ارتفعت حصتهما إلى 14.2 % لتصبح تقريبا في نفس مستوى أهمية الصحة و التربية و التكوين ، وفيما يتعلق بنسب الانجاز فنجدها قد تأثرت بالانخفاض الكبير للموارد المالية الآتية من تصدير المحروقات خلال الفترة 1986 حتى 1988 (انخفاض سعر النفط الجزائري من 27.7 $ إلى 16.5 $) بين سنتي 1985-1986 ، و لهذا قدرت نسبة تنفيذ الخطة 66% من مجموع 557.24 مليار دينار ، و تمهيدا لاستقلالية المؤسسات العمومية فان الخزينة العمومية تحملت عبئ تسديد ديون هذه المؤسسات التطهير المالي للمؤسسات.

الخاتمة:

بالرغم من القبول المبدئي بالنتائج الايجابية التي تم تحقيقها في الاصلاحات الاقتصادية (1989/1980) إلا أن الاقتصاد الوطني لم يعرف الإنعاش الذي كان من المنتظر تحقيقه من جراء تطبيق هذه الاصلاحات.